تقرير وفد المعهد الديمقراطي الوطني
لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات
الانتخابات التشريعية والبلدية الموريتانية 2011
31 أغسطس 2011

من 24-27 يوليو، نظم المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) بعثة لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات لمراقبة التحضيرات للانتخابات التشريعية والبلدية المنعقدة في 16 أكتوبر 2011 في موريتانيا. وقد اجتمع الوفد مع قادة الأحزاب السياسية، وأعضاء البرلمان، وناشطين المجتمع المدني، وممثلي المجتمع الدولي، والصحفيين والموريتانيين المهتمين بالعملية الانتخابية. وشمل أعضاء الوفد فرانشيسكا بيندا، مديرة مكتب المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) البارزة في الضفة الغربية وقطاع غزة والمسئولة السابقة عن الانتخابات من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)؛ بديي هيما، الزعيم السابق للرابطة النيجيرية لحقوق الإنسان والمدير المقيم الحالي للمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في توجو؛ ميجان دوهرتي, مكلفة بالبرامج المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)؛ وجاك فيبو، العضو السابق في البرلمان الوطني في كيبك في كانادا والمدير المقيم الحالي للمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في موريتانيا. وقد كانت مقاصد الوفد هو التعبير عن دعم المجتمع الدولي لمواصلة تعزيز العمليات الديمقراطية في موريتانيا؛ وتقييم البيئة السياسية المحيطة بالانتخابات المقبلة، فضلاً عن حالة الأعمال التحضيرية للانتخابات، وتقديم الملاحظات والتوصيات الدقيقة والنزيهة. وقد أستند عمل الوفد على "إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات"، التي تم إطلاقها في الولايات المتحدة في 2005 وتم تأييدها من قبل المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) و36 منظمة دولية حكومية وغير حكومية أخرى.

استفاد الوفد من كرم الضيافة والصراحة من قبل جميع من التقى بهم. واستمر الموريتانيون في إظهار الاهتمام العازم على التطور الديمقراطي المستمر.

الموجز التنفيذي

توفر الانتخابات التشريعية والبلدية المقبلة لموريتانيا فرصة هامة لتعزيز المؤسسات السياسية الهشة في البلاد. ويتميز مشهد ما قبل الانتخابات بالعديد من العوامل الإيجابية، بما في ذلك وسائل الإعلام الحرة نسبياً، والرغبة الفعلية من جانب أحزاب الأغلبية والمعارضة لوضع الأساس لحوار وطني حول الحقوق والجهود السياسية التي تبذلها منظمات المجتمع المدني للمشاركة في فتح مطويات العملية السياسية.

ومع ذلك، يفقد الناشطين السياسيين الثقة في العملية، ويشعرون بالقلق خصوصاً حيال افتقار وزارة الداخلية (MOI) للقدرات الفنية للإعداد للانتخابات التشريعية والبلدية والاستقلال لضمان عملية نزيهة وذات مصداقية. قامت الحكومة بحل لجنة الانتخابات المستقلة الوطنية (CENI) في عام 2009، وترك وزارة الداخلية وحدها مسئولة عن إجراء الانتخابات. وما زال من غير الواضح أيضاً ما إذا كان سيتم الترحيب بمراقبة محلية أو دولية على الانتخابات، حيث أن وزارة الداخلية لم تستجب لطلبات المعهد الديمقراطي الوطني *(NDI)* لعقد اجتماعات.

وحيث أن جميع الأحزاب السياسية منشغلة بالحوار الوطني القادم (الحوار)، هناك جهود قليلة واضحة من جانب الأحزاب لتمييز أنفسهم عن طريق بيانات سياسية تستند على الإصدار. وبالإضافة إلى ذلك، يمنع عدم الوضوح، فيما يتعلق بالإطار القانوني، الأحزاب من إعداد حملاتهم الانتخابية والجماعات المدنية من إعداد جهود مراقبة وتثقيف الناخب المحتمل.

وتقابل الجهود الإيجابية، مثل مبادرة وزارة الداخلية لتشجيع اللاجئين، والعبيد السابقين وغيرهم من الفئات المهمشة لإضافة أسمائهم إلى القوائم الانتخابية، عملية التعداد التي ينظر إليها على أنها تمييزية من جانب السكان الأفارقة الموريتانيين. وفي حين أن التعداد ليس متعلقاً فقط بتحديث سجل الناخبين، هناك ارتباك واسع النطاق بشأن كيفية اتصال العمليات ببعضها البعض. وحيث أن وزارة الداخلية هي المسئولة عن إجراء التعداد وتحديث سجل الناخبين على حد السواء، فإنه يتم النظر إلى عملية التعداد على أنها معيبة ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض مصداقية القوائم الانتخابية. وستظل ترى سواء أصبحت وزارة الداخلية قادرة على الوفاء بالتزاماتها يوم 31 أغسطس لوضع اللمسات الأخيرة على القوائم الانتخابية؛ وقد قدرت الوزارة نفسها في أواخر مايو الماضي أن ما يقرب من 600000 موريتاني (18 بالمائة من سكان البلاد الذي يقدر عددهم بـ 3280000 نسمة) غير مسجلين.

نظراً لتاريخ موريتانيا في عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية في 2005 و 2008، أعرب الوفد عن قلقه من التجاهل واسع النطاق للمواعيد الدستورية. فوفقاً للدستور الموريتاني، تنتهي الولاية التشريعية الحالية في أكتوبر. بينما شجع الوفد رغبة الأحزاب في توافق الآراء بشأن الجدول الزمني الانتخابي، كان هناك افتقار شبه كامل للقلق بشأن الآثار الدستورية لتأخير الانتخابات. في حين أن الانتخابات ليست هي المقياس الوحيد للديمقراطية، يمكن لاحترام الجداول الزمنية المقررة دستورياً للانتخابات المقررة في البلاد مع مثل هذا التاريخ السياسي المضطرب أن تعمل على تحسين ثقة الجمهور، وتؤدي إلى مزيد من الاستقرار السياسي.

وحتى مع استمرار أحزاب المعارضة والرئيس في التفاوض حول شروط الحوار، أعلنت وزارة الداخلية أن الانتخابات ستجرى في 16 أكتوبر. ومع تزايد عدد القضايا الملتفة حول الحوار المعلق، أعرب الوفد عن قلقه من أن المفاوضات التي طال أمدها يمكن أن تصبح ذريعة لتأجيل الانتخابات، في أثناء تجنب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عملية انتخابية تتمتع بالشفافية والمشاركة بشكل مقبول لجميع الأطراف. وتعد المسائل غير الانتخابية الموجودة على طاولة الحوار مهمة وتستحق الدراسة المتأنية، ولكن ينبغي أن ينظر المشاركون إلى الضرورة الملحة للجدول الزمني الانتخابي في سياق الدستور، وتحديد أولوية التوصل إلى اتفاق حول ظروف إجراء انتخابات ذات مصداقية. إذا كان السياسيون ينتوون تأجيل الانتخابات، فإنهم يحتاجون إلى وضع خارطة طريق تحدد التزامات ثابتة، ومواعيد نهائية وتوابعها.

<u>التوصيات الأساسية للحكومة الموريتانية:</u>

- إقامة هيئة مستقلة دائمة لإدارة الانتخابات تتمتع بسلطات اتخاذ القرار من أجل تنظيم كافة الانتخابات.
- رفع الحظر المفروض على المظاهرات السلمية.
- بغض النظر عن الحوار المعلق، العمل بشكل فوري مع أحزاب المعارضة والأغلبية وممثلي المجتمع المدني من أجل تحديد جدول زمني وإطار انتخابي مقبول، ومعايير قابلة للقياس لضمان وجود عملية شفافة وتشاركية.

- تزويد الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية بصلاحيات الوصول الكامل لمراقبة كل جوانب العملية الانتخابية بما في ذلك تسجيل الناخبين، وفترة الحملة الانتخابية، والاقتراع، وتبويب ونشر النتائج النهائية.
- اتخاذ الخطوات القانونية والفنية اللازمة لتسهيل مراقبة الانتخابات من قبل المنظمات الموريتانية المحايدة للمراقبة والتقرير بحرية حول جميع جوانب الانتخابات والعمليات السياسية.
- قبول واعتماد مراقبين من منظمات دولية ذات مصداقية لمراقبة الانتخابات.

إن خطر حدوث أزمة سياسية أو دستورية في الشهور المقبلة يعد أمر حقيقي جداً. يخرج الموريتانيون بشكل متزايد إلى الشوارع للتعبير عن شعورهم بالإحباط إزاء المفاوضات المطولة للحوار وعدم الاهتمام بالمصاعب الاقتصادية والتوترات الاجتماعية التي تؤثر على حياتهم اليومية. وفي هذا المناخ الذي يعاني من عدم اليقين، لدى الأحزاب السياسية الموريتانية الفرصة للعمل معاً في اتجاه الاتفاق على الشروط اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية، في حين تبين أيضاً قدرتها على تجاوز المواقف السياسية بحيث يستطيع المواطنون صنع خياراتهم من خلال صناديق الاقتراع. وعلاوة على ذلك، ستقوم الانتخابات المقبلة بتوفير فرصة أكبر للأحزاب لتقديم برامجها وخططها من أجل الحكم للجمهور بشكل أكبر مما سيفعله الحوار الأكثر محدودية مع الرئيس، وهو الحوار الذي سوف يستبعد في الوقت الحالي مشاركة المجتمع المدني، وعدد كبير من السكان.

الأحزاب السياسية الرئيسية

ائتلاف الأغلبية (CPM)	اسم الحزب
	اتحاد الجماهيرية (UPR)
	الحزب الجماهيري للديمقراطية والتجديد (PRDR)
	المعاهدة الوطنية للديمقراطية والتطوير (ADIL)
تنسيق المعارضة الديمقراطية (COD)	تجمع القوات الديمقراطية (RFD)
	اتحاد قوى التقدم (UFP)
	التجديد الديمقراطي (RD)
	التجمع الوطني للإصلاح والتطوير (تواصل)
	الحزب الموريتاني للوحدة والتغيير (HATEM)
	التحالف التقدمي الشعبي (APP)
	الوئام

السياق السياسي الأخير

في الأول من يونيو 2011، أعلنت وزارة الداخلية مراجعة السجل الوطني للناخبين استعداداً للانتخابات التشريعية والبلدية المقررة دستورياً التي ستعقد في الأول من أكتوبر. وفي الأسبوع التالي، أكد الرئيس محمد ولد عبد العزيز على التاريخ في مقابلة مع وكالة الأنباء الفرنسية (أ ف ب)، مدعياً، "إن ولاية العضو في البرلمان هي خمس سنوات، وهذا يعني أنه بحلول الأول من أكتوبر، يجب أن تكون هناك انتخابات مرحلية. لن يكون هناك فراغ قانوني."

تم حل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (CENI)، وهي هيئة متعددة الأحزاب مكلفة بالتحضير للانتخابات، وبعد الانتخابات الرئاسية لعام 2009. على الرغم من أن تنسيق المعارضة الديمقراطية (COD) - ائتلاف أحزاب المعارضة الرئيسي – قد طالب بإعادة تشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (CENI)، وقد كلفت الحكومة وزارة الداخلية بجميع الاستعدادات الانتخابية.
تعمل وزارة الداخلية على استكمال القوائم الانتخابية لعام 2009 وتسجيل مئات الآلاف من الشباب الموريتانيين الذين

بلغوا سن التصويت على مدار العامين الماضيين، وغيرهم من المواطنين الذين لم تدرج أسمائهم في قوائم الناخبين لعام 2009، بما في ذلك العديد من اللاجئين غير الشرعيين الذين عادوا من السنغال المجاورة. وانتقدت المعارضة الجهود التي تبذل من جانب واحد لمراجعة سجل الناخبين والتي تعد مشبوهة بسبب الأحكام المبهمة الخاصة بالتحقق والاستئناف.

منذ إطلاقه في مطلع يونيو، تم انتقاد محاولات الحكومة الموريتانية لإجراء التعداد بشكل متزايد على أنها تمييزية للسكان الموريتانيين الأفارقة. كانت هناك تقارير عن استهداف المسئولين للموريتانيين الأفارقة في المجتمعات الشمالية من خلال طرح أسئلة مهينة للتحقق من خلفياتهم العرقية، بما في ذلك مطالبة الموريتانيين الأفارقة بإثبات أنهم ليسوا عبيدا ومطالبة الناطقين باللهجات السونينكية والموريتانيين الأفارقة الآخرين من تلاوة القرآن والتحدث باللغة العربية لإثبات أنهم مواطنون. استخدم مجموعة من الشباب الموريتانيين الأفريقية مؤخراً موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك لإطلاق مبادرة "لا تلمس جنسيتي" "*touche pas à ma nationalité*"، والآن ينظمون اعتصامات ومظاهرات في جميع أنحاء البلاد.

وفي 11 يوليو، أطلق حزب اتحاد قوى التقدم (UFP) على التعداد أنه مشكوك في أهدافه، ويشكل خطراً على الوحدة الوطنية وأنه فوضوي في إجراءاته وطلبت مراجعة مكتب التعداد. وفي استجابة لشكاوى المواطنين، نظمت وزارة الداخلية برنامج تلفزيوني لتبادل المعلومات حول هذه العملية ومحاربة المزاعم غير اللائقة. وفي الأسبوع الأخير من يوليو، قدم إبراهيما سار، رئيس تحالف الأغلبية للموريتانيين الأفارقة من أجل العدالة والديمقراطية/حركة التجديد (AJD/MR)، توصيات عامة لتحسين هذه العملية، بما في ذلك بروتوكولات أقوى لتوظيف العاملين في التعداد وحملات المعلومات العامة في كل اللغات الرئيسية في موريتانيا.

وقد هددت بعض الأحزاب بالمقاطعة بدلاً من المشاركة في العملية التي يقولون إنها تهدف إلى ضمان انتصار اتحاد الجماهيرية (UPR) الحاكم. وفي أواخر يونيو، قدمت أحزاب المعارضة الرئيس عزيز من خلال بيان سياسي يحدد مطالبهم بإقامة حوار رسمي بشأن مجموعة من القضايا السياسية، بما في

الجدول الزمني السياسي

- نوفمبر 1960: أصبحت موريتانيا مستقلة عن فرنسا
- يوليو 1978: يتم عزل رئيس ما بعد الاستقلال مختار داداه في إنقلاب عسكري.
- ديسمبر 1984: يتولى معاوية ولد سيدي أحمد الطايع السلطة في إنقلاب عسكري
- يناير 1992: طايع يفوز بالرئاسة في انتخابات اعتبرت مزورة من قبل جماعات المعارضة والمراقبين الخارجيين
- أغسطس 2005: يعزل المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية (CMJD) طايع ويعلن عن خطة للانتقال الديمقراطي
- يونيو 2006: تمت الموافقة على الدستور الجديد في الاستفتاء
- نوفمبر – ديسمبر 2006: يفوز تجمع القوات الديمقراطي بمعم المقاعد في الانتخابات البرلمانية
- مارس 2007: يفوز سيدي ولد الشيخ عبد الله بالرئاسة في أول مسابقة رئاسية ديمقراطية في موريتانيا
- أغسطس 2008: يتم خلع الرئيس عبد الله في انقلاب عسكري من قبل الجنرال محمد ولد عبد العزيز
- يونيو 2009: يوقع عزيز والجماعات المعارضة اتفاقية داكار لإنهاء الجمود السياسي والاتفاق على شروط لإجراء الانتخابات
- يوليو 2009: يفوز الجنرال عزيز بالانتخابات الرئاسية المتنازع عليها من قبل الجماعات المعارضة

ذلك المعايير المقبولة للانتخابات. وطالب البيان السياسي لتنسيق المعارضة الديمقراطية (COD) مفاوضات مباشرة مع الرئيس، من أجل التوصل إلى اتفاق رسمي، وإنشاء لجنة مراقبة مشتركة تحتوي على غالبية المعارضة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية. وقد حدد البيان السياسي أيضاً أن يتم عقد الحوار في العاصمة نواكشوط، ولكن ليكون للأحزاب الحق في طعن الوساطة الدولية في حالة الجمود. بعد استضافة اجتماعات مع الأغلبية الرئاسية، رفض الرئيس عزيز ثلاثة جوانب رئيسية من البيان السياسي لتنسيق المعارضة الديمقراطية (COD) وهي: اعتماد اتفاقيات داكار 2009[1] كأساس للمحادثات، وإنشاء لجنة مشتركة للمراقبة وإمكانية استخدام وساطة دولية. فاتفاقات داكار تشكل مأزق. وتصر بعض أحزاب المعارضة، مثل تجمع القوى الديمقراطية(RFD) ، على وجوب عقد الحوار في إطار الاتفاقية التي أنهت حالة الجمود التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2009. ومع ذلك، يدعي الرئيس أن اتفاقيات داكار تتعلق بانتخابات 2009 ولم تعد قابلة للتطبيق. وتدعي جماعات المعارضة أن الحكومة تنتهك الاتفاقيات، وأنه سيكون من الصعب الثقة في أي اتفاقية جديدة، عندما يكون من الواضح أن الرئيس لديه قليل من الاعتبار للاتفاقيات السابقة.

رداً على البيان السياسي لتنسيق المعارضة الديمقراطية (COD)، أصدر الرئيس دعوته الخاصة للحوار لتعزيز الديمقراطية والوحدة الوطنية والحريات المدنية. ادعى بيان الرئيس أنه مستعد لمناقشة بعض القضايا بجدية وبدون وجود أية قضايا محرمة بما في ذلك استقلال القضاء، ودور المعارضة، والأعمال التحضيرية للانتخابات، ووصول وسائل الإعلام. والجدير بالذكر أن لائحة الرئيس للموضوعات استبعدت عدة مشاغل رئيسية للمعارضة، بما في ذلك دور الجيش الموريتاني في الشئون المدنية. وفي 27 يوليو، بعد شهر واحد من تقديم خارطة الطريق الأولي للحوار، قدم البيان السياسي لتنسيق المعارضة الديمقراطية (COD) رسمياً الرئيس ببيان سياسي معدل تعديلاً طفيفاً. وفي خارطة الطريق المنقحة، تمت الإشارة إلى اتفاقيات داكار بأنها الاتفاقية التي بدأت في داكار وتم التوقيع عليها في نواكشوط وتمت إزالة الإشارات إلى الوساطة الدولية.

ويحدد البيان السياسي لتنسيق المعارضة الديمقراطية (COD) التي تم إعادة إرسالها المواضيع ذات الأولوية، بما في ذلك الوحدة الوطنية والحريات المدنية وعدم منح الصفة المهنية أو السياسية للمؤسسات العامة، واستقلال القضاء، والحكم الرشيد، ودور الجيش، ودور الصحافة، وقانون الانتخابات وجدولها الزمني. وقد ذكر كل من البيان السياسي لتنسيق المعارضة الديمقراطية (COD) ورد الرئيس على أنه سيتم اتخاذ التدابير العملية لتنفيذ نتائج الحوار، ولكن بدون ذكر أية معلومات عن كيفية عمل ذلك.

وبعد يوم واحد من الحصول على البيان السياسي لتنسيق المعارضة الديمقراطية (COD) المعدلة، أعلنت الحكومة أنه سيتم عقد الانتخابات التشريعية والبلدية في 16 أكتوبر بدلاً من الموعد الأصلي المحدد في الأول من أكتوبر. وفاجأ هذا الإعلان أحزاب المعارضة الذين كانوا يتوقعون التفاوض حول الجدول الزمني للانتخابات الجديدة خلال الحوار. وقد هيمنت على الساحة السياسية الموريتانية الحديث عن الحوار، وأنه من غير الواضح كيف سيؤثر إعلان الحكومة على التخطيط لإجراء محادثات بين أحزاب المعارضة والرئيس. في حين أدانت المعارضة والرئاسة بعضها البعض في

[1] بعد انقلاب أغسطس 2008 الذي قام به الجنرال عزيز بالإطاحة بالرئيس المنتخب ديمقراطياً سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، التقت الجهات الموريتانية السياسية الفاعلة في داكار، السنغال تحت رعاية المجتمع الدولي للتفاوض من أجل إنهاء الجمود السياسي. وقد مهدت الاتفاقيات الطريق من أجل انتخابات تشاركية من خلال إنشاء لجنة الانتخابات المستقلة الوطنية (CENI) بين الأحزاب وإصلاح قانون الانتخابات. وقد خلق الاتفاق أيضاً آلية للحوار بين المعارضة والرئيس. ومنذ يونيو 2010، وقد انتقد تنسيق المعارضة الديمقراطية (COD) الرئيس لعدم استخدامه لهذه الآلية.

الصحافة ويزداد اهتمام الجمهور الموريتاني بالمناورات السياسية. وبالإضافة إلى المسيرات الشعبية ضد التعداد، كان هناك ارتفاع في الإضرابات العمالية والاعتصامات في جميع أنحاء البلاد. ولا تبذل الأحزاب السياسية أي جهد لعمل حملات أو منابر للتعبير عن أياً من المخاوف الاقتصادية – مثل التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والبطالة - التي يواجهها المواطنين في حياتهم اليومية.

أولاً: النتائج

الإدارة الانتخابية:

حدد إعلان يوم 28 يوليو أن الانتخابات التشريعية والبلدية سوف تعقد من خلال جولتين في 16 و 30 أكتوبر. ونظراً للمرسوم الأخير بأن انتخابات مجلس الشيوخ[2] سوف تعقد في جولتين يوم 25 سبتمبر و2 أكتوبر، أمهل هذا الإعلان وزارة الداخلية ما يزيد قليلاً عن شهرين لتنظيم أربع جولات من الانتخابات.

ولم يستطع وفد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) الحصول على معلومات كاملة عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات، حيث رفض ممثلين عن وزارة الداخلية تلبية أو توفير التحديثات. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) دعماً محدوداً لوزارة الداخلية، ولكن لم يستطع مستشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوزارة تأكيد ما إذا كانت الأعمال التحضيرية، بما في ذلك تعيين مراكز الاقتراع وتعيين وتدريب العاملين في مراكز الاقتراع، كان يتم العمل عليها.

في اجتماعاته مع قادة المجتمع السياسي والمدني، واجه وفد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) نقص واسع النطاق للثقة في وزارة الداخلية، التي ينظر إليها على أنها غير واضحة وأحادية الجانب في أعمالها. يجب اتخاذ بعض الخطوات من قبل وزارة الداخلية لزيادة الشفافية في الاستعدادات الانتخابية ولتواصل جهودها مع جمهور واسع في موريتانيا.

لجنة الانتخابات المستقلة الوطنية (CENI)

على الرغم من أن لجنة الانتخابات المستقلة الوطنية (CENI) لعبت دوراً أساسياً في الإشراف على الانتخابات في موريتانيا عام 2006 و 2007 و 2009، إلا أنه لم يتم إعادة تشكيلها بعد حلها بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وجد وفد المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في المراقبة الدولية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام 2007 أن مرسوم إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (CENI) كانت تحتوي على أحكام تنص على فسخها الفوري بعد الانتخابات – والذي يعد عيباً خطيراً للاستدامة على المدى الطويل للعملية الانتخابية النزيهة والشفافة. وقد أعرب معظم الموريتانيين الذين التقى بهم الوفد عن الحاجة إلى تشكيل لجنة انتخابية مستقلة للإشراف على استعدادات الانتخابات وطمأنة الجمهور عن نزاهة عملية إدارة الانتخابات.

في حين أن معظم السياسيين يصرون على أن يتم تشكيل لجنة الانتخابات المستقلة الوطنية (CENI) بتوافق الآراء، فإنه سيكون من المزعج والمستحيل أن يتم فحص جميع الأعضاء من قبل جميع كافة الأطراف السياسية الرئيسية، أو حتى غالبية الأحزاب السياسية الـ 75 في موريتانيا. ويمكن أن يكون النهج البديل أن توافق الجهات الفاعلة الرئيسية على معايير تشكيل لجنة الانتخابات المستقلة الوطنية

[2] تأجلت المسابقات غير المباشرة لثلث اليد العليا للمجلس التشريعي من أبريل إلى أجل غير مسمى

(CENI)، وتحقيق توافق في الآراء حول آلية لاختيار أعضاء تتسم بالشفافية وتتيح لكلاً من الأغلبية وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني أن تلعب دوراً.

الإطار الدستوري

وفقا للدستور الموريتاني، فإن ولاية البرلمان ستنتهي في شهر أكتوبر. وأعرب معظم السياسيين عن اعتقادهم في تأجيل الانتخابات إلى العام 2012، باعتبار ذلك مسئولية ترك المسألة مفتوحة لسن القوانين خلال ما يمكن أن يكون فترة غير دستورية. وفي حال وجود أي تأخير، فإنه من غير الواضح ما إذا كان سيكون هناك محاولات لتمديد ولاية البرلمان الحالي في مخالفة للدستور أو من سيتولى مسئولية سن القوانين. ونظراً للهيمنة الطويلة للفرع التنفيذي للبلاد والعسكرية المسيسة تاريخياً، وجد الوفد عدم الانتباه إلى مشاكل الفراغ التشريعي المعلق. وزعم العديد من الناس أنه يمكن حل المسألة الدستورية إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء أثناء الحوار. والنهج المرجح الآن الذي يعد في مرحلة الاستعراض هو ربط الولاية الدستورية التي تستمر على مدار خمس سنوات مع أول جلسة للجمعية الوطنية في مايو 2007، بدلاً من موعد الانتخابات الأخيرة. ومن خلال هذا التفسير، يمكن عقد الانتخابات بحلول 27 مايو 2012، وستظل بذلك متسقة مع الدستور.

القانون الانتخابي

وفقاً للدوائر الرسمية، إذا لم يكن هناك حوار، سيتم إجراء الانتخابات وفقاً للقانون الانتخابي الخاص بعام 2009. ومع ذلك، إذا وجد الحوار، سيكون الباب مفتوحاً للتعديل بتوافق الآراء. تحدث العديد من القادة السياسيين حول إمكانية عقد دورة استثنائية للجمعية الوطنية في منتصف شهر أغسطس أو منتصف سبتمبر من أجل التصويت رسمياً على المراجعات المتفق عليها من خلال الحوار.

الحزب الموريتاني والممثلين لديهم عدد من الشواغل التي ستحتاج إلى العلاج في أي عملية إصلاح قانوني، بما في ذلك المرشحين المستقلين، والتناسب، أحكام من أجل تشجيع مشاركة أكبر للنساء، عملية استئناف شفافة وسهلة المنال، وما إذا كان من الممكن أن يتضمن ذلك تدابير ضد ظاهرة البداوة السياسية (وهي ظاهرة مشتركة بين طرفي التبادل). وإذا حدث ذلك، يمثل مراجعة القانون الانتخابي فرصة للحكومة لإشراك أحزاب المعارضة والمجتمع المدني في عملية وبناء ثقة الجمهور في القانون المعدل.

ونظراً أنه تم تقرير إجراء الانتخابات في 16 أكتوبر، يعد نقص المعلومات العامة مبعث خطير للقلق. لم يكن هناك أي اتصال من قبل وزارة الداخلية بشأن ما إذا كان سيتم السماح لمجموعات من المواطنين بمراقبة الانتخابات. وهذا يحد من قدرتهم على تنظيم جهود المراقبة المحلية، ويسيء إلى مصداقية العملية برمتها.

سجل الناخبين

تسعى وزارة الداخلية إلى تحديث القوائم الانتخابية المستخدمة في عام 2009. وقد اتخذت خطوات لتوعية المواطنين بضرورة التسجيل، وقد تشجيع الوفد على وجه الخصوص للسماع إلى الجهود التي تبذلها الوزارة للوصول إلى اللاجئين والسكان المهمشين تقليدياً في المناطق الداخلية من البلاد. وتشمل المساعدة الفنية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوزارة الداخلية بناء مركز بيانات جديد لاستضافة القائمة الانتخابية. وقد أعرب الوفد عن أمله أن تستفيد الوزارة أيضاً من هذه الفرصة لبناء

الثقة في الأعمال التحضيرية للانتخابات من خلال تزويد أحزاب المعارضة والجماعات المدنية بمعلومات عن عملية المراجعة وإتاحة لهم الفرصة للإطلاع على قوائم الناخبين التي تمت مراجعتها. وعلى حد علم الوفد، لا توجد حالياً مجموعات من المواطنين تقوم بالمراجعة أو إعلام المواطنين بالعملية والمتطلبات.

المراقبة الدولية

من غير الواضح ما إذا كان سيتم السماح للمنظمات الدولية ذات المصداقية بمراقبة الانتخابات. ستعزز المراقبة الدولية للانتخابات، عندما تتم وفقاً للمبادئ المقبولة للتقييمات النزيهة، من سلامة العمليات الانتخابية عن طريق تشجيع أفضل الممارسات الانتخابية وردع سوء السلوك، فضلاً عن تحديد المشاكل والمخالفات التي يمكن أن تؤدي تصحيح فاعل. وقد نظم المعهد الديمقراطي الوطني وغيره من المنظمات وفود دولية إلى الدول المجاورة لموريتانيا بما في ذلك الجزائر وساحل العاج ومالي والمغرب والسنغال وسيراليون. وقد رحبت موريتانيا بالمراقبين في عام 2007 و 2006 و 2009.

<u>البيئة السياسية لإجراء الانتخابات</u>

بناء الحوار وتوافق الآراء

بينما تم تشجيع الوفد من قبل مصلحة الأغلبية وأحزاب المعارضة على حد السواء في عقد الحوار، أعرب الوفد عن قلقه من العدد المتزايد للقضايا التي من المتوقع أن يتم حلها بواسطة هذه العملية. ويتفق معظم الأعضاء السياسيين الفاعلين على أنه سيتم عقد الحوار، ولكن يمكن للقليل أن يصف شعورهم حول كيفية عمل عملية التوافق في الآراء. بتجمع القضايا أكثر وأكثر في عملية الحوار، يشعر الوفد بالقلق أن ذلك قد يؤثر سلباً على البيئة الانتخابية. وخلال اجتماع على المائدة المستديرة مع وسائل الإعلام الموريتانية، علق أحد الصحافيين بأن المواطنين هم ضحايا هذه المناقشة. وعلاوة على ذلك، فإنه من المقرر عقد الحوار بين مفاوضين يمثلون أحزاب المعارضة والرئاسة، مع عدم وجود دور للتعبير عن أحزاب الأغلبية أو المجتمع المدني.

ووفقاً لخارطة الطريق التي تقدمت بها المعارضة، يجب على الحوار مخاطبة الوحدة الوطنية، واحتراف الإدارة، ودور الجيش في الشئون المدنية، واستقلال القضاء، والقانون الانتخابي والجدول الزمني، ووصول وسائل الإعلام والدور الرسمي للمعارضة. فمن غير الواقعي أن نتوقع أن يتم حل كل هذه القضايا - خاصة القضايا الكبرى المتعلقة ببناء الثقة في العمليات السياسية - بين عشية وضحاها، وخصوصاً عندما تكون إجراءات صنع القرار وتحقيق التوافق في الآراء ليست واضحة. بينما تعد مناقشة هذه القضايا شيئاً هاماً، يعتقد الوفد أن الموريتانيين سوف يستفيدوا بشكل أكبر من الاهتمام الفوري لخلق الظروف المناسبة للانتخابات ذات مصداقية. تدعي أحزاب المعارضة أنهم مستعدون للحوار، ولكن لديهم ثقة قليلة في صدق نوايا الرئيس. وأشار العديد من أعضاء المعارضة إلى الحاجة إلى أن يقدم الرئيس وأحزاب الأغلبية تنازلات لإثبات حسن النية. يعتقد الوفد أن المعارضة يجب عليها أيضاً إثبات حسن نيتها. ويعد أحد المطالب المتكررة للمعارضة هو إزالة الحظر المفروض على المظاهرات العامة. وقد جرى إضراب عمالي صغير في نواكشوط خلال زيارة الوفد مع أحد ممثلي المعارضة. وحينها سأل الوفد عما إذا كان الممثل يرى استعداد الحكومة للسماح باستمرار الإضراب باعتباره علامة على حسن النية، ولكن الممثل لم يعطي جواباً واضحاً.

الأحزاب السياسية

وجد الوفد أنه باستثناء اتحاد الجماهيرية (UPR) وحزب تواصل، لم تخطط أياً من الأحزاب للحملات الانتخابية، أو بذلت جهود لتوضيح البيانات السياسية، أو الوصول إلى المواطنين حول قضايا الناخبين. وبدا أن معظم أنشطة الأحزاب كانت تتعلق بسياق التحضير أو الاستجابة إلى الأحداث الأخيرة المتصلة بالحوار. فمن الواضح أن الأحزاب السياسية تواجه تحديات تنظيمية كبيرة يمكن أن تستفيد من التدريب والدعم الفني.

ففي الأسابيع الماضية، أثارت العديد من الأحزاب التهديد بالمقاطعة إذا رأوا أن الاستعدادات للانتخابات تستفيد بشكل غير عادل من اتحاد الجماهيرية (UPR) الحاكم. وقد تم تشجيع الوفد على الاستماع إلى ممثلي اتحاد الجماهيرية (UPR) بشأن التزامه حول تجنب مقاطعة المعارضة. وسيعمل تجنب المقاطعة على إرسال إشارة قوية وإيجابية للناخبين بأن الحكومة ملتزمة بعملية نزيهة ومفتوحة.

ولاحظ الوفد أن العديد من الأحزاب بدت سعيدة بشكواها حول المأزق السياسي الحالي، بدلاً من تقديم بدائل واضحة أو أفكار لدفع البلاد إلى الأمام. يجب على أحزاب المعارضة أن تكون على استعداد لاتخاذ مواقف تتجاوز التنديد بالحكومة.

قامت أحزاب المعارضة بتحديد عدة تدابير يمكن أن تتخذها الحكومة على المدى القصير لبناء الثقة في التحضيرات الانتخابية، بما في ذلك توفير وصول الأحزاب إلى القوائم الانتخابية المنقحة وإنشاء لجنة الانتخابات المستقلة الوطنية (CENI) مختصة ومحايدة.

دور المجتمع المدني

تم تشجيع الوفد من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمشاركة في الحوار والعمليات الانتخابية. وقد اجتمع منتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان (FONDAH)، والاجتماع الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان (RADDOH)، والبيان السياسي للمجتمع المدني مع ممثلي الأحزاب في الوقت الراهن لحشد الدعم لزيادة مشاركة المجتمع المدني. في حين أن معظم المنظمات المدنية في موريتانيا تحتوي على موارد محدودة، هناك عدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، مستعدة لمساعدة الجماعات المدنية في تصميم وتنفيذ حملات توعية الناخبين وتقديم الدعم لمراقبة العملية الانتخابية.

وقد أدى الغضب الشعبي بسبب التعداد إلى تنظيم بعض الجماعات لحملات للدعوة. ويمكن أن يعمل الدعم الفني والتدريب على تمكين هذه الجماعات المدنية وغيرها من مراقبة العمليات السياسية، بما في ذلك تعداد السكان وتحديث سجل الناخبين، ولفت الانتباه إلى التحسينات اللازمة وبناء ثقة الجمهور. ويمكن توسيع نطاق هذه الجهود لمراقبة الانتخابات نفسها. في حين أن الموريتانيين لديهم خبرات محدودة في تنظيم حملات المراقبة العامة، هناك العديد من المجموعات ذوي استيعاب وطني قد أعربوا عن رغبتهم في الشراكة مع المعهد الوطني الديمقراطي فيما يتعلق بجهود المراقبة المحلية.

يمكن لمراقبي الانتخابات المحلية توفير دعما لا يقدر بثمن لعملية الانتخابات. ومع ذلك، لم يكن هناك أي إشارة من قبل الحكومة حول ما إذا كان سيتم تشجيع المراقبين. يجب على الحكومة الموريتانية أن تعمل سريعاً على توضيح المعايير القانونية للمراقبة.

دور وسائل الإعلام

تعد وسائل الإعلام الموريتانية حرة نوعاً ما، ولكن هذا القطاع يواجه معوقات فنية وغيرها من معوقات القدرات. وقد استمع الوفد إلى شكاوى من عدم إتاحة فرص متكافئة وتغطية أنشطة الأحزاب السياسية من خلال وسائل الإعلام العامة والخاصة. وقد تم ترديد هذه المخاوف في مناقشات مع ممثلي مكتب قناة الجزيرة في موريتانيا، والذي أشار إلى التحدي المتمثل في محاولة توفير تغطية متساوية للأحزاب السياسية الـ 75 في البلاد.

واجتمع الوفد مع رئيس الجمهورية والأمين العام للهيئة العليا للصحافة والإذاعة (HAPA) وقد تم تشجيعه من قبل التزام الهيئة المعلن للوصول العادل لوسائل الإعلام للأحزاب السياسية. وتعمل الهيئة العليا للصحافة والإذاعة (HAPA) على تشغيل دائرة رصد لوسائل الإعلام التي تقدم تقارير نوعية وكمية عن التغطية. وعلى الرغم من زعم ممثلي الهيئة العليا للصحافة والإذاعة (HAPA) أن معلومات الرصد متاحة للجمهور على الموقع الإلكتروني للهيئة على الانترنت، شكا العديد من الصحافيين أنهم لا يحصلون على تقارير الهيئة.

دور المرأة

نتيجة لحملة الكوتا الناجحة وجهود المجتمع المدني لتعبئة وتدريب المرشحات، حصلت المرأة على 18 بالمائة من المقاعد في الجمعية الوطنية و 34 بالمائة من مقاعد المجالس البلدية في عام 2006. على الرغم من هذه المكاسب المشجعة، لا تزال المرأة تواجه عدداً من المعوقات، خاصة في المجتمعات الريفية والقبلية في المناطق الداخلية.

تحرص المرأة في الجماعات المدنية والمرأة داخل الأحزاب على الاستفادة من الفرص لتعزيز تمثيل المرأة وإعداد المرشحات لتنظيم حملات أكثر فاعلية وتنافسية. ومن غير الواضح ما إذا كانت حصة الـ 20 بالمائة التي نجح ائتلاف النساء في الحصول عليها في عام 2006 سيتم الاحتفاظ بها في الانتخابات التشريعية والبلدية. تناقش بعض الجهات السياسية حالياً إمكانية وضع منهج لقائمة وطنية محتملة لضمان تخصيص مقاعد للمرأة. وبالتزامن، يوفر المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، والجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والتعاون الاسباني المساعدة والدعم الفني لائتلاف المرأة متعدد الأحزاب والقطاعات – الذي يضم العديد من النشطاء من حملة الكوتا لعام 2006 - للضغط من أجل زيادة الحصة إلى 33 بالمائة.

تثقيف الناخبين

فم تبدأ عملية تثقيف الناخبين بشكل جدي بعد، وأنه من السابق لأوانه تقييم ما إذا كانت فاعلة أو لا. فمن الضروري أن يتم توفير التوجيه الكامل للناخبين بشكل واضح بشأن مكان وزمان وكيفية التصويت. في أثناء البعثة، وجد الوفد أن هناك ندرة في المعلومات الانتخابية، وراء التكهنات حول تأجيل محتمل. إذا كانت الحكومة تعتزم التوقف حتى 16 أكتوبر، يجب إبلاغ المواطنين عن الإجراءات المناسبة في أقرب وقت ممكن.

ونظراً لتراجع الثقة الشعبية في عملية تسجيل الناخبين، سيكون من المهم أن يتم استكمال معلومات الناخبين من خلال جهود ذات نطاق أوسع لإظهار الشفافية في التحضير للانتخابات. أعرب العديد من الناس عن القلق إزاء التحدي المتمثل في الوصول إلى السكان الأميين (أقل بقليل من نصف السكان البالغين أميين في موريتانيا)، خاصة في الجزء الداخلي من البلاد في المناطق الريفية الشاسعة. اقترح

الوفد إمكانية استخدام أجهزة اللاسلكي، وهي متوافرة على نطاق واسع في موريتانيا، لإجراء التثقيف المدني والحملات الإعلامية للناخبين.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها، يقدم الوفد باحترام التوصيات التالية:

الإدارة الانتخابية

- من المهم بالنسبة للسلطات الانتخابية أن تثبت التزامها بالحياد الانتخابي للمتسابقين والجمهور. وينبغي أن تحصل الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية على إمكانية الوصول الكامل إلى مراقبة كل جوانب العملية الانتخابية بما في ذلك التسجيل، وفترة الحملة الانتخابية، الاقتراع، وتبويب ونشر النتائج النهائية.

- من أجل بناء ثقة الجمهور في عملياتها، يجب على وزارة الداخلية إنشاء آلية عادية ورسمية للتشاور وتبادل المعلومات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وسيتيح مزيد من التواصل والمشاركة مع جميع قطاعات المجتمع لوزارة الداخلية الاستماع إلى مخاوف الجمهور بشكل مباشر، وذلك بدوره يعمل على تبديد بعض الهواجس.

اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية (CENI)

- يجب إنشاء لجنة الانتخابات المستقلة الوطنية (CENI) محترمة على أساس دائم، مع مسئولية تنظيم كافة الانتخابات. في حين أن هناك العديد من النماذج المتاحة لتصميم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، يجب تشكيلها بالتشاور مع المجتمع المدني والمعارضة وأحزاب الأغلبية.

- يجب أن يتم إعطاء لجنة الانتخابات المستقلة الوطنية (CENI) الموارد البشرية والمالية للعمل بطريقة توحي بالثقة بين الموريتانيين. ويجب أيضاً اتخاذ خطوات لتحديد خطوط الاتصال والتعاون بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ووزارة الداخلية من أجل ضمان قوة واستقلالية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

- يجب تصميم خطة تدريبية لموظفي الاقتراع في الفترة التي تسبق الانتخابات حتى يتسنى لجميع الموظفين أن يكونوا على دراية جيدة بالإجراءات الصحيحة. وهذا من شأنه أيضاً أن يزيد من ثقة الجمهور في هذه العملية.

البيئة الانتخابية

- لتحسين البيئة الانتخابية العامة وتعزيز ثقة المواطنين في العمليات والمؤسسات السياسية، يجب على الحكومة رفع الحظر المفروض على المظاهرات السلمية. ويجب ضمان الحق في التجمع السلمي من خلال الضمانات القانونية وتعزيزها من قبل تصريحات الحكومة.

الحوار حول القضايا الانتخابية

- يجب على الحكومة استغلال فرصة الحوار هذه عقد مناقشة مع مجموعة ممثلة من القادة السياسيين والمجتمع المدني حول وضع جدول زمني وإطار انتخابي مقبول. يجب على جميع المشاركين التعرف على الرسالة السلبية التي بعث بها تأجيل الانتخابات، ما لم تكن مصحوبة معايير قابلة للقياس في اتجاه عملية تتمتع بالشفافية والمشاركة.

- في حين أن القضايا غير الانتخابية الموجودة على طاولة الحوار تعد مهمة، يجب على الجهات الموريتانية الفاعلة أن تنظر إلى الحاجة الملحة للجدول الزمني الانتخابي، وفقا لما يمليه الدستور، وتحديد أولوية الاتفاق على خلق الظروف المناسبة لإجراء انتخابات ذات مصداقية.

- لتعزيز الثقة في الحوار وإثبات الدعم الدولي لتنمية الديمقراطية في موريتانيا، يجب على المنظمات الدولية استكشاف إمكانية عقد اجتماعات على مائدة مستديرة أو محادثات غير رسمية عامة لمناقشة الوضع الحالي وتبادل الخبرات والدروس المستفادة من سياقات مماثلة في بلدان أخرى. ميسرة في شراكة مع الموريتانيين، لن تتداخل هذه المناقشات مع الحوار الرسمي، ولكنها ستوفر بدلاً من ذلك الفرصة لأحزاب الأغلبية والجماعات المدنية - المستبعدين حالياً من هذه العملية الرسمية - للاجتماع وتبادل الخبرات في وضع محايد.

مراقبة المواطن

- تعد المراقبة المحلية وسيلة مهمة لإشراك الناخبين في العملية الديمقراطية. يجب على الحكومة اتخاذ الخطوات القانونية والفنية اللازمة لتشجيع المراقبة المحلية. ويجب توفير الاعتماد للمنظمات الموريتانية الحيادية للمراقبة والتقرير بحرية في جميع جوانب الانتخابات والعمليات السياسية. ويجب السماح لشبكة غير حزبية محلية للمراقبين بطرح اكبر عدد من المراقبين المؤهلين والمدربين حسب ما تراه ضرورياً. ويجب تشجيع الأحزاب السياسية على نشر وكلاء مدربين تدريباً جيداً لمراقبة العملية الانتخابية. فإن هذه الخطوات ستزيد من مشاركة المواطنين وثقة الجمهور.

- يجب على لمجتمع الدولي، بما في ذلك المعهد الديمقراطي الوطني أن يدعم جهود المراقبة المحلية عن طريق توفير الدعم الفني لشركاء المجتمع المدني لزيادة قدراتها على القيام بعمليات مراقبة وطنية محايدة ومهنية للانتخابات المقبلة. سوف تساعد هذه الجهود على تعزيز ثقة الجمهور والحد من الاحتيال من خلال الوجود الواضح والمنتشر للمراقبين في جميع أنحاء موريتانيا، في حين توفير المزيد من المعلومات الممثلة لعملية التصويت وفرز ودقة النتائج الرسمية في الوقت المناسب.

المراقبة الدولية

- تعزز المراقبة الدولية الشفافية وتساعد على بناء الثقة في الانتخابات بين المجتمع الدولي والمواطنين الموريتانيين. لزيادة الثقة العامة والدولية في العمليات الانتخابية، يجب على الحكومة الموريتانية قبول واعتماد مراقبين من المنظمات الدولية ذات المصداقية.

وسائل الإعلام

- يجب على الهيئة العليا للصحافة والإذاعة (HAPA) مواصلة جهودها للترويج لتغطية دقيقة ومتوازنة للأحزاب السياسية والمرشحين المحتملين، والقضايا ذات الأهمية الوطنية في وسائل الإعلام. ونظرا لعدم يقين الصحفيين بشأن شفافية وسهولة الحصول على تقارير الرصد الخاصة بالهيئة العليا للصحافة والإذاعة (HAPA)، يجب على الهيئة العليا للصحافة والإذاعة (HAPA) أن تبذل كل جهد ممكن لتبادل نتائجها بشكل علني.

- يجب على الصحافيين من كل من وسائل الإعلام المملوكة للدولة والخاصة أن تعتمد معايير أخلاقية، مثل قانون السلوك الجيد، لضمان تغطية صحافية دقيقة ومتوازنة خلال فترة الحملة الانتخابية المقبلة.

- يجب دعم التنمية المهنية للصحفيين الموريتانيين بالتدريب والمساعدة الفنية، بما في ذلك ورش العمل حول أفضل الممارسات الدولية لتغطية الحملات الانتخابية، والأحداث السياسية.

دور المرأة

- يجب رصد وتقييم الآثار طويلة الأجل للبنية الانتخابية على مشاركة المرأة عن كثب لتحديد أفضل الطرق لزيادة تمكين المرأة السياسي وتمكينها في البرلمان، والمجالس المحلية، وقيادة الحزب السياسي.
- يجب دعم المرأة الموريتانية في جهودها الرامية إلى التنافس كمرشحين وأصحاب حملات والمشاركة في جميع جوانب العملية الانتخابية والسياسية. يجب على المعهد الديمقراطي الوطني(NDI)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والتعاون الاسباني الاستمرار في تقديم التدريب والمساعدة الفنية للمرأة الموريتانية خلال فترة الانتخابات وبعدها.
- يجب على جميع الأحزاب السياسية أن تنظر في اتخاذ خطوات فورية لتحديد وتسجيل أنصار المرأة في مختلف أنحاء البلاد، وتعيين وترشيح المرشحات، ووضع عدد أكبر من النساء في مناصب مسئولة داخل الحزب، وتطوير المواقف السياسية التي ترق للناخبات.

دعم الأحزاب السياسية

- يجب على المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) والمنظمات الأخرى الملتزمة بالتنمية السياسية في موريتانيا، أن تساعد الأحزاب السياسية في تعيين وتدريب ونشر مراقبي الانتخابات قبل الانتخابات. وسيستمر مراقبي الانتخابات الأكثر وضوحاً وتأهلاً في تعزيز ثقة الجمهور في الانتخابات المقبلة وتحسين تنظيم الأحزاب السياسية في أيام الاقتراع الانتخابية.
- يجب على أحزاب الأغلبية والمعارضة تكملة تركيزها على التفاوض على النتائج السياسية من خلال تعزيز اتصالهم مع للناخبين، فضلاً عن منظماتها القاعدية. سيكون المعهد الديمقراطي الوطني في وضع يمكنه مساعدة الأحزاب السياسية القائمة بهذه الجهود.

المشاركة العامة

- يجب على الحكومة الموريتانية العمل مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتأكد من أن يتم تضمين أكبر عدد ممكن من الموريتانيين في العمليات السياسية والانتخابية في

البلاد. وفي ضوء الإطار الزمني القصير قبل الانتخابات التشريعية والبلدية، تبقى عملية توسيع قاعدة المشاركة في العمليات الانتخابية وغيرها من العمليات السياسية لا تزال ضرورية.

- من أجل تعزيز الثقة في سجل الناخبين، يجب على وزارة الداخلية فتح مركز البيانات المشيد حديثاً الخاص بها وتزويد الأحزاب السياسية بنسخ من قوائم الناخبين المحوسبة. ويجب أيضاً أن تتاح قوائم للمراجعة العامة والتحقق من قبل الأطراف المعنيين والناخبين المحتملين.

تثقيف الناخبين

- يجب على الحكومة، بالتعاون مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وقادة الرأي أن تنظم تثقيف مدني واسع النطاق حول أهمية وضرورة ممارسة حق الفرد في التصويت وإجراءات تسجيل واقتراع التصويت الخاص بكل فرد.

دعم ما بعد العملية الانتخابية

- نظراً للديناميكية السياسية الراهنة وكذلك تقويض البرلمان الذي يشكله الفراغ التشريعي، سيكون من المهم بالنسبة للسلطات الموريتانية اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لتعزيز البرلمان المنتخب من أجل بناء الثقة في المؤسسات السياسية والعملية الديمقراطية. سيكون من المهم أيضاً بالنسبة للأعضاء المنتخبين حديثاً في البرلمان الموريتاني أن يمارسوا المسئوليات المخصصة لهم بشكل نشط بموجب الدستور.